

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الثقافة



السياسة الحكومية في مجال الثقافة

أوت 2015

المحاور الإستراتيجية لمخطط عمل الحكومة في مجال الثقافة.

المحاور الاستراتيجية لخطة عمل الحكومة في مجال الثقافة، تحدد أهداف تدخل الدولة لتعزيز ولوج الجميع إلى الممتلكات والخدمات والممارسات الثقافية والفنية، كما تنص على التوازن الإقليمي للعرض الثقافي. وتتمثل هذه الخطة في ستة مجالات رئيسية هي:

I. مجال التراث الثقافي.

- حفظ الممتلكات الثقافية العقارية، من خلال متابعة عمليات تصنيف الممتلكات الثقافية العقارية، متابعة وتأطير العمليات ذات الصلة بالاككتشافات العفوية ومتابعة العمليات المتضمنة ممارسة الأعمال الفنية الخاصة بالممتلكات الثقافية العقارية وتأهيل المهندسين المعماريين للتخصص في حماية التراث الثقافي.
- حفظ الممتلكات الثقافية المنقولة، من خلال متابعة و تأطير عمليات إعادة تأهيل المتاحف الموجودة.
- إنهاء عملية جرد الممتلكات الثقافية المنقولة المحمية المودعة على مستوى السفارات الجزائرية بالخارج، ورقمنة قائمة جرد الممتلكات الثقافية المنقولة وإنهاء عملية الفهرسة للممتلكات الثقافية المحمية غير المنقولة.

II. مجال الكتاب و المطالعة العمومية.

- إعداد النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بأنشطة و سوق الكتاب و مراجعة النصوص المتعلقة بدعم الفنون والآداب.
- مواصلة تغطية التراب الوطني بتوسيع شبكة مكتبات المطالعة العمومية في إطار برنامج "مكتبة لكل بلدية".
- ترقية النشاطات الأدبية من خلال مختلف الفضاءات الثقافية على مستوى الوطني، ولا سيما في سياق فعاليات تظاهرة "قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015".
- مواصلة سياسة دعم الإبداع الأدبي من خلال المساعدات الممنوحة للمؤلفين والناشرين و مساندة الترويج بالكتاب الجزائري في المحافل و المعارض الدولية.

.III مجال الإنتاج الثقافي و الفني.

- تعزيز التعاون بين القطاعات في إطار اتفاق الشراكة المستمرة مع القطاعات الأخرى.
- الدعم للثقافة الجوارية مع توفير الفرص للوصول إلى الفعل الثقافي من خلال التنظيم الدائم للفعاليات الثقافية في جميع أنحاء التراب الوطني، واحترام مبدأ ترشيد النفقات وضبط مقاييس التمويل الثقافي.
- إعادة النظر في سياسة المهرجانات من خلال تحديد دفا تر الشروط وإدخال آليات التقييم وإشراك المهنيين و ترشيد النفقات.
- تهيئة الظروف لبروز صناعة العرض الثقافي لا سيما من خلال تسهيل إجراءات إصدار رخص المتعامل في العروض الثقافية.
- مراجعة القانون الأساسي لدور الثقافة، لسمح، في نفس الوقت، بإرساء تكوين أولي في الفنون وتأطير المواهب الشابة للتعبير عن إبداعاتها في مختلف التخصصات.

.IV مجال الإنتاج السينمائي و المسرحي.

- الشروع في إعادة صياغة تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-014، و الذي يدخل حيز التنفيذ في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2015، تاريخ الإقفال النهائي لهذا الحساب مع صب رصيده في حساب التخصيص الخاص رقم 302-014 الذي يصبح عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفن و التقنية و الصناعة السينماتوغرافية و ترقية الفنون و الآداب"، تطبيقا للمادة 109 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 و المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
- في إطار ترقية الصناعة السينمائية، مواصلة الدعم، مع إعادة هيكلة التمويلات المالية للإبداع و تخصيصها للإنتاج الجديد، و التوزيع لاسيما عن طريق السينما المتنقلة.
- تنمية الإنتاج المسرحي من خلال برنامج وطني يتضمن دعم للإنتاج، و مراجعة القانون الأساسي للمسارح و تجديد المعارف و تحسين المستوى للمورد البشري.

.V المنشآت الهيكلية و عصرنة المنظومة الإعلامية.

- في إطار استراتيجية شاملة لسياسة التهيئة الوطنية للإقليم، تعمل وزارة الثقافة على مواصلة تطوير المنشآت الثقافية بعنوان المشاريع الكبرى.
- مواصلة تطهير مدونة الاستثمارات العمومية لضمان ترشيد تسيير الموارد المالية.

- إطلاق نظام المعلومات الجغرافي يحتوي على معطيات الهياكل الثقافية لأجل تحديث المعايير القياسية الخاصة بالمشاريع الثقافية مع تجهيزها.
- رقمنة الأرشيف لقطاع الثقافة لأجل تسهيل توفيره للمستخدمين.
- تطوير استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، بالأخص تطوير واجهة "ويب" جديدة لوزارة الثقافة.

.VI. مجال التكوين و تسيير المورد البشري.

- تكييف احتياجات التكوين الفني مع متطلبات القطاع، وإطلاق برنامج تحسين المستوى للموظفين وخاصة في مجال إدارة المشاريع والصفقات العمومية وانطلاق عملية تكوين في مجال تسيير المؤسسات والمشاريع الثقافية .
- في مجال الموارد البشرية، انطلاق عملية تقييم مسيري المصالح اللامركزية.